

الفصل الخامس

أبعاد وأطراف وفلسفة ومبادئ التنمية المستدامة

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

✍ أبعاد تحقيق التنمية المستدامة

✍ الأطراف الفاعلة في التنمية

✍ فلسفة التنمية المستدامة

✍ مبادئ التنمية المستدامة

الفصل الخامس

أبعاد وأطراف وفلسفة ومبادئ التنمية المستدامة

أبعاد تحقيق التنمية المستدامة:

إن الملاحظ من خلال تعريفات التنمية المستدامة التي تم عرضها أن لها أبعادا متكاملة لنجاحها تتضمن البعد الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، البيئي، التقني، وفيما يلي عرض لتلك الأبعاد (ماهر أبو المعاطي: 2014):

البعد الاقتصادي:

- 1- يتضمن هذا البعد ضرورة إعادة الإصلاح الاقتصادي في المجتمع بشكل صحيح لتحقيق أفضل مستوى معيشة لأفراده وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.
- 2- كما يتضمن ذلك إيقاف تبديد الموارد الطبيعية سواء من خلال إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة أو تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي

في البلدان الأخرى دون ضرورة كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

3- بالإضافة إلى اعتبار التنمية المستدامة فرص اقتصادية، من خلال التعرف على أنواع رأس المال سواء كان طبيعياً أو بشرياً أو اجتماعياً، والعمل على تزويد الأجيال القادمة بقدر من رأس المال يعادل على الأقل ما هو متاح للجيل الحالي.

4- ويتميز البعد الاقتصادي أيضاً بالعمل على تقليص تبعية البلدان النامية اقتصادياً على البلدان الغنية، مع تحريم موارد المجتمعات الفقيرة لأغراض التحسن المستمر في مستويات المعيشة بما يضمن عدم وجود تفاوت في الدخل والتخفيف من عبء الفقر وجعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة.

البعد الاجتماعي/الإنساني:

1- ويتضمن هذا البعد أن تأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها سعادة الإنسان بتحسين نوعية حياته وتوفير فرص العمل وسيادة قيم العدل والمساواة بين السكان مع التركيز بصفة عامة على الجماعات المحرومة أو المهمشة يضاف إلى ذلك ضرورة الاهتمام بتوجيه الجهود للاستثمار في رأس المال البشري خاصة في الدول النامية حيث الاستثمار في الصحة والتعليم والتغذية، وزيادة معارف ومهارات البشر لمساعدتهم على تحسين أداؤهم في العمل والإنتاج.

2- كما يتضمن هذا البعد العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان حتى لا يحد التزايد من جهود التنمية بالإضافة للاهتمام بتوزيع السكان بإنشاء مدن جديدة والنهوض بالتنمية الريفية النشطة لإبطاء حركة الهجرة إلى المدن، واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليل من الحد الأدنى، من الآثار البيئية للتحضر، كما ينطوي البعد الاجتماعي على استخدام الموارد البشرية استخداماً كاملاً وذلك بمحاربة الجوع والارتقاء بمستوى الخدمات وإعادة تخصيص الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية وحماية التنوع الثقافي.

3- وأخيراً الاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات وعدم التضحية بالأجيال القادمة في سبيل إشباع احتياجات ومواجهة مشكلات الجيل الحالي.

البعد السياسي:

1- في إطار التعريف السياسي للتنمية المستدامة يمكن القول أن هذا البعد يؤكد على أن يتعهد النظام السياسي في المجتمع بتبني سياسات التنمية المستدامة ووضع استراتيجيات تحقيقها والالتزام بتنفيذ برامجها من خلال إنجازات وإجراءات وتشريعات يتم الالتزام بها كما يتضمن هذا البعد توسيع فرص الاختيار أمام سكان المجتمع لجعل التنمية أكثر ديمقراطية مع ترشيد المنظمات المجتمعية والإدارة وزيادة القدرات الفعلية للنسق السياسي حتى يمكن أن تتحقق تنمية حقيقية في المجتمع.

2- بالإضافة لذلك ضرورة ضمان المشاركة الحقيقية للأفراد والمؤسسات المجتمعية بطريقة كاملة في اتخاذ القرار المجتمعي وتمتعهم بالحرية الإنسانية والسياسية، وهذا يعني أن البعد السياسي يحتاج إلى مشاركة تسهم القرارات في التخطيط له وتنفيذه لأن جهود التنمية التي لا تشترك الجماعات المحلية فيها، كثيراً ما يصيبها الإخفاق.

3- وأخيراً فإن ذلك البعد يتضمن ضرورة قيام التنظيم السياسي بتعبئة سكان المجتمع بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة.

البعد البيئي:

1- ويعنى هذا البعد أن التنمية المستدامة تهتم بتحقيق التوازن البيئي بين جهود وأنشطة الإنسان والبيئة وتدعم الجهود الإيجابية والتغلب على السلبية التي تحدث خلافاً في التوازن البيئي ومنع استنزاف الإنسان لموارد البيئة، حتى لا يؤثر القيام بذلك على مستقبل التنمية في المجتمع كما يعني هذا البعد الاهتمام بحماية وصيانة تنمية الموارد الطبيعية اللازمة لا نتاج المواد الغذائية والوقود، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم إتلاف التربة أو تدمير الغطاء النباتي واستحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الإنتاج.

2- صيانة المياه خاصة في المناطق التي تقل فيها إمدادات المياه، بالإضافة إلى حماية المناخ من الاحتباس الحراري وعدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بما يكون من شأنه إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة وهذا يعني الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

3- ضرورة الاهتمام بوضع تقدير للآثار البيئية في كل المشروعات التنموية الأساسية في المجتمع مع الإقلال من النفايات بإعادة استخدام الموارد مما يقلل من التلف وبما يزيد من مساهمة الموارد المعاد استخدامها في الإنتاج والاستهلاك والاهتمام بتحقيق وزيادة الوعي البيئي بما يضمن المشاركة المحلية لجميع سكان المجتمع في المحافظة على البيئة وعدم الإضرار بها.

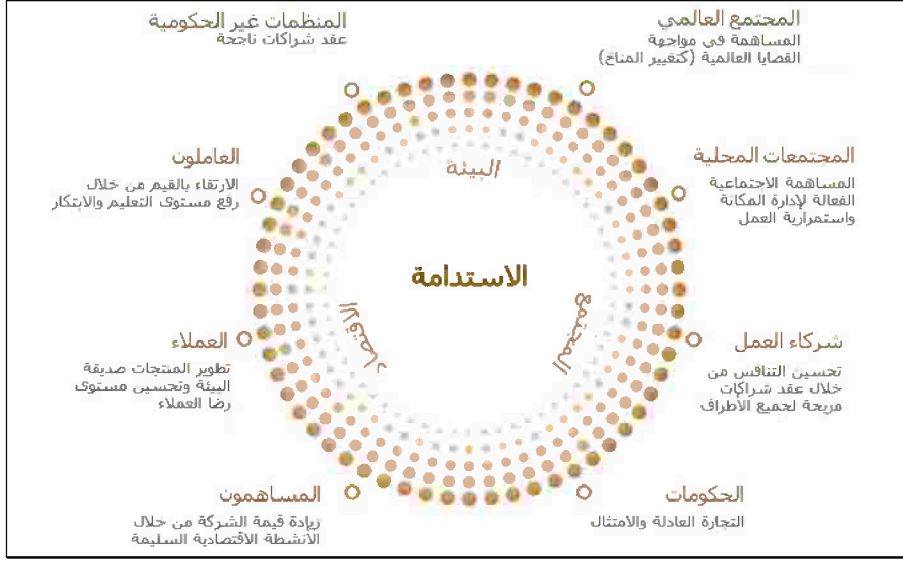
البعد التكنولوجي أو التقني:

ويعني هذا البعد تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة التي لها نفايات بسيطة أو التي ليس لها نفايات واستخدام التكنولوجيا صديقة البيئة أو الاهتمام باستخدام مصادر الطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية والرياح والغاز الطبيعي خاصة في الصناعة والمنازل.

كما يعني ذلك ضرورة فرض النصوص القانونية الخاصة بعقوبات لمستخدمي التكنولوجيا الملوثة حتى لا يكون هناك مزيد من التدهور في نوعية البيئة، ويتم ذلك من خلال الاستثمار في التعليم والتنمية البشرية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

كما يتضمن ذلك ضرورة الاهتمام باستخدام المحروقات وطرح نفاياتها داخل البيئة بطريقة لا تضر بالبيئة، إلى جانب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من انبعاث الغازات مثل ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر.

الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة :



في ضوء الشكل الموضح أعلاه يمكن تحديد أطراف التنمية المستدامة كالتالي :

- 1- المجتمع العالمي
- 2- المجتمعات المحلية
- 3- شركاء العمل
- 4- الحكومات
- 5- المساهمون
- 6- العملاء
- 7- العاملون

فمسئولية التنمية المستدامة هي مسئولية مشتركة على جميع الأطراف السابقة. والتنمية المستدامة تنجح في تحقيق أهدافها عندما يتحقق التنسيق والتعاون بين كل هذه الأطراف وعندما يقوم كل طرف بدوره المطلوب والمتوقع منه...

وإذا كانت الدول طرفا أساسيا في التنمية المستدامة ينبغي عليها الاستعانة بأطراف

أخرى فاعلة وأولها المنظمات الدولية التي أزداد دورها مع انتشار العولمة. وقامت الأمم المتحدة كمنظمة دولية عام 1972 بإرساء هيئات فرعية لحماية البيئة ENNP. أما منظمة التجارة العالمية فقد وضعت مجموعة من المعايير للالتزام بالتنمية المستدامة وقدمتها في مؤتمر الدوحة الوزاري في العام 2001، ومنها:

- 1- ضرورة التنسيق بين سياسات التجارة والبيئة والتنمية.
- 2- أهمية التشاور والشفافية.
- 3- تشجيع المبادرات الطوعية لدراسة آثار وتقييم السياسات البيئية والتنمية.
- 4- تشجيع التعاون بين المنظمات الدولية وغير الحكومية.

وأما البنك الدولي فقد ركّز من جهته على التنمية المستدامة وطلب أن تصبح الحكومات أكثر شفافية ومسؤولية مقابل تقديم مساعدات لها من الدول النامية. وأنشأ الصندوق من أجل البيئة العالمية سنة 1990 وهو مكلف بمنح البلدان النامية الأموال الضرورية لتمويل النفقات الزائدة المرتبطة بسياسات التنمية.

وأما المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون البيئة والتنمية المستدامة أظهرت كثيرا من التصميم على مواجهة سياسات الاقتصاد العولمي الليبرالي والبحث عن بدائل مستدامة وركّزت على ترشيد الاستهلاك. والحصول على اقتصاد مستدام دون المساس بحقوق الأجيال القادمة ويطلب الكثير من المنظمات البيئية في العالم اعتراف الدول المتقدمة بديونها تجاه العالم الثالث جرّاء استنزاف الموارد الطبيعية بقيمة أكبر من ديون العالم الثالث اليوم، وبمساءلة الشركات وتعتبر منظمة السلام الأخضر في طليعة المنظمات، ولقد اتجهت المنظمات الحكومية في السعي للتوعية بهذه الأسس وجعلها بديلا عن تغلغل العولمة وجاءت مبادرة نادي روما (الدائنون العموميون الرئيسيون)، بإلغاء جزء من ديون البلدان ذات الدخل الضعيف.

ثم اقترح حل بديل هو الدين مقابل حماية البيئة، فأقامت البنوك سوقا ثانوية يتم فيها بيع الديون المشكوك في تسديدها بسعر أقل من قيمتها الأصلية، وصل فيه التخفيض إلى 85٪، عندئذ يمكن لمنظمة غير حكومية من دول الشمال أن تشتري هذه الديون ثم التنازل

عنها لصالح منظمة حكومية من البلد المستدين، ثم هذه الأخيرة تبيع بالعملية المحلية الديون المخفضة إلى البنك المركزي وبهذا يمكن له أن يخفف دينه الخارجي وأن يقلص حاجاته من العملة الصعبة، هذه العملية تقوم بتحويل دينه إلى رصيد مالي لفائدة التنمية المستدامة. لكن هذا الحل يبقى ضعيف المردود لعدم تطبيقه بصفة واسعة.

فلسفة التنمية المستدامة:

الجزء التالي سيقوم بالحديث عن فلسفة Philosophy ومبادئ Principles التنمية المستدامة. وهناك جوانب مشتركة بين الفلسفة والمبادئ في كونها لهما وظيفة توجيهية وإرشادية للعاملين في ميدان التنمية المستدامة حتى تكون الممارسة والتطبيق لأهداف وأنشطة وبرامج التنمية المستدامة في الاتجاه السليم والطريق الصحيح بدون أخطاء أو تجاوزات أو عشوائية أو ذاتية أو إسراف...

من تعريفات فلسفة التنمية المستدامة بأنها مجموعة من القيم والأخلاقيات التي تؤمن بها التنمية المستدامة، ومجموعة الحقائق التي يركز عليها هذا النمط من التنمية. وهذه الفلسفة تساعد وتوجه العاملين عند ممارسة وتطبيق وتنفيذ وتقييم مشروعات وبرامج التنمية المستدامة. والآتي عرضا موجزا لمجموعة من القيم والأخلاقيات والحقائق في ميدان التنمية المستدامة:

أولا: قيم وأخلاقيات التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة العديد من القيم Values والأخلاقيات Ethics التي تؤمن بها وتلتزم بها وتطبقها عند التعامل مع الناس والمجتمع بما فيه من منظمات. ومن هذه القيم والأخلاقيات نذكر: الحرية والمشاركة الشعبية أو المجتمعية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحق تقرير المصير والنسيية والأمانة والنزاهة وقدرة الناس واحترام الكرامة الإنسانية وتقبل التنوع والاختلافات وضرورة إشباع الاحتياجات الإنسانية الرئيسية...

ويمكن عرض هذه القيم والأخلاقيات بشيء من التفصيل كالتالي:

1- الإيمان بجميع حقوق الإنسان وعلى رأسها حقه في الحياة والنمو والتعليم والعمل.

- 2- الإيمان بقيمة الفرد وكرامته.
- 3- الإيمان بأن كل إنسان له فرديته وشخصيته الخاصة به.
- 4- الإيمان بوجود الاختلاف والتنوع بين الناس والمجتمعات.
- 5- الإيمان بالفروق الفردية سواء بين الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو المجتمعات أو الثقافات.
- 6- الإيمان بعدم التمييز أو التفرقة بين الناس لأي سبب، سواء كان هذا السبب هو الدين أو النوع أو الجنس أو اللون أو الأصل العرقي أو الأصل الجغرافي أو الانتماء السياسي...
- 7- الإيمان بحق الفرد بممارسة حريته في حدود القيم المجتمعية.
- 8- الإيمان بحق الفرد في تقرير مصيره مع عدم الأضرار بحقوق الغير.
- 9- تؤمن التنمية المستدامة بالشورى وبالمشاركة والديمقراطية.
- 10- تؤمن التنمية المستدامة بالعدالة الاجتماعية لجميع الناس.
- 11- تؤمن التنمية المستدامة بالحب والتسامح والاحترام وتقبل الآخر.
- 12- تؤمن التنمية المستدامة بأن الإنسان هو الطاقة الفريدة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وفي أحداث التغير الاجتماعي في المجتمع.
- 13- تؤمن التنمية المستدامة بأهمية المحافظة على البيئة من كافة أشكال التلوث.
- 14- تؤمن التنمية المستدامة بضرورة المحافظة على الموارد بكافة أشكالها وأنواعها وأهميتها الترشيد في استخدامها وعدم الإسراف أو التبذير فيها.
- 15- تؤمن التنمية المستدامة بأهمية تحقيق التوازن والتكامل والشمول والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية... في مشروعات التنمية.
- 16- تؤمن التنمية المستدامة بضرورة عدم إلحاق أي ضرر بالأجيال القادمة أو بمستقبل هذه الأجيال، فلا يجب تحقيق مصالح الأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.

وعلى جميع العاملين في ميدان التنمية المستدامة الالتزام والاسترشاد بهذه القيم والأخلاقيات ومراعاتها عند أدائهم لعملهم المهني. فالشخص الذي يدخل ميدان التنمية المستدامة يُطلب منه الالتزام بقيم وأخلاقيات هذا النمط من التنمية، لأن المجتمع يجعله موضع ثقة في أن يقدم خدمات ذات قيمة، ولا يمكن أن تتوافر ما لم يكن سلوكه مغلفاً بمعايير معينة، لذا فالمهنيون الذين يفشلون في أن يلتزموا بالقيم والأخلاقيات المهنية ينتهكون هذه الثقة.

ثانياً: الحقائق التي تركز عليها التنمية المستدامة

أيضاً تركز التنمية المستدامة على مجموعة من الحقائق، نذكر منها:

- 1- أن الإنسان كائن حي اجتماعي يعني أنه يرغب في المعيشة مع الآخرين ولا يمكنه العيش وحده.
- 2- الإنسان نتاج اجتماعي، فسلوكه نتيجة مباشرة لخبراته الاجتماعية التي اكتسبها من البيئة وعوامل وراثية ولد بها. أيضاً بمعنى أن استجابته تتفق والبيئة التي عاش فيها وأن طبيعة الناس تختلف من مكان لمكان، ومن ناحية أخرى، فإن فلسفة التغيير تختلف من مجتمع لآخر.
- 3- لكل إنسان سواء كان فرداً أو داخل جماعة حاجات فسيولوجية ونفسية واجتماعية ... يحاول تحقيقها باستمرار، ويؤدي هذا إلى التفاعل الاجتماعي مع الآخرين، مما يؤدي إلى حدوث التغيير في المجتمع.
- 4- أن كل إنسان تتصارع في نفسه رغبات متضاربة، فهو يريد الاعتماد على الغير من ناحية ويريد الاستقلال من ناحية أخرى، كما أنه يريد التقليد وكذلك التجديد، وهكذا
- 5- أن انفتاح الإنسان ذهنياً بشيء لا يعني أنه سوف يؤديه، فتكوين العادات لا يأتي عن طريق النصح ولكن عن طريق الممارسة.
- 6- أن الإنسان يحيط نفسه دائماً بسياج دفاعي، فيظهر غير ما يبطن.
- 7- أن للإنسان قدرة على التكيف مع الظروف المحيطة دون مساعدة خارجية غالباً.

- 8- أن للإنسان قدرة على إحداث تغيرات في نفسه كما في المجتمع أيضاً.
- 9- أن بعض أفراد المجتمع لهم نفوذ أكثر من غيرهم عن باقي أفراد المجتمع.
- 10- أن الناس لهم سرعة خاصة في النمو ، فمن الصعب إحداث تغيير كبير وجذري فيهم في وقت قليل أو بشكل سريع .
- 11- أن المواطنين يمكنهم اتخاذ قرارات صالحة بشأن مشكلاتهم كأفراد وجماعات ومجتمعات دون مساعدة من الآخرين في بعض الأحوال .
- 12- الشباب مرحلة من مراحل العمر تمر بالإنسان وتتميز بالحيوية وهي طاقة متجددة تضي على المجتمع طابعاً مميزاً وترتبط بالقدرة على التعلم والمرونة في العلاقات الإنسانية وتحمل المسؤولية.
- 13- الشباب طاقة قومية بما تحويه من قدرات وأفكار وانفعالات منطلقة وتعتبر هذه القدرات الاجتماعية خلاصة المهارات والخبرات التي يكتسبها ويتشبع بها من خلال تجاربه وعلاقاته بالمجتمع.
- 14- الشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل وأمل الأمة، وعلى أكتافه تلقى تبعات المستقبل والدولة.
- 15- لا يستطيع السوق وحدة إشباع الحاجات الاجتماعية ولا بد من تدخل الدولة لتقديم الخدمات العامة والاجتماعية عن طريق المالية العامة (الموازنة الحكومية).
- 16- لا بد من المحافظة على التوازن الطبيعي والتنوع البيولوجي للبيئة.
- 17- لا بد من المحافظة على جميع مكونات البيئة.
- 18- لا بد من اتخاذ كل الإجراءات اللازمة نحو مواجهة مشكلة تلوث البيئة بكافة أشكالها.

مبادئ التنمية المستدامة :

مصطلح المبدأ وجمعه مبادئ Principles يشير إلى قاعدة علمية لها صفة العمومية تم التوصل إليها بواسطة البحث العلمي أو نتيجة الخبرات الميدانية المتراكمة أو الاثنين معاً، ولا بد من الاسترشاد بها عند العمل أو التطبيق أو الممارسة.



والمبادئ هي مستويات للسلوك وللأداء يجب الالتزام بها. والمبادئ أيضا هي مجموعة من الأسس والقواعد يجب تطبيقها. هذا ويمكن تعريف المبادئ في ميدان التنمية المستدامة بأنها مجموعة من قواعد ومستويات السلوك والأداء المهني والتي يجب الالتزام بها ومراعاتها وتطبيقها بواسطة فريق العمل عند الممارسة أو التطبيق لبرامج ومشروعات التنمية المستدامة.

ومن مبادئ التنمية المستدامة نذكر: مبدأ المشاركة ومبدأ السرعة ومبدأ الحركة ومبدأ التقبل ومبدأ العلاقة المهنية ومبدأ حق تقرير المصير ومبدأ الفروق الفردية ومبدأ الإستعانة بالخبراء ومبدأ الديمقراطية ومبدأ التقويم... وبشيء من الشرح سيتم عرض بعض هذه المبادئ كالتالي:

- 1- مبدأ المشاركة مع المجتمع وذلك لإشعار كل من: المستفيدين والقائمين على عملية التنمية بأن كل منهما يكمل دور الآخر.
- 2- مبدأ المسؤولية المشتركة بين القائمين على عملية التنمية وأفراد المجتمع عن نجاح أو فشل جهود التنمية.
- 3- مبدأ ضرورة تنمية الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة للحفاظ على خطوات التنمية داخل المجتمع حتى بعد انتهاء فترة المشروعات التنموية ذات الأهداف المحددة بوقت معين.

- 4- مبدأ اللامركزية بحيث تكون عملية اتخاذ القرارات بالاشتراك مع أفراد المجتمع.
 - 5- مبدأ الاحترام المتبادل لوجهات النظر المختلفة بين القائمين على عملية التنمية وأفراد المجتمع.
 - 6- مبدأ أهمية التأثير الايجابي طويل المدى على المجتمع وأفراده، وليس التأثير المؤقت.
 - 7- خدمة الفقراء والمجموعات المهمشة هما أساس التنمية المستدامة.
 - 8- المشاركة الكاملة للمرأة ضروري من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
 - 9- الدول المتقدمة مسؤولة عن المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للدول النامية، نظرا للآثار السلبية التي تسببها الدول المتقدمة على البيئة العالمية وندرة الموارد التكنولوجية والمادية لدى الدول النامية.
- ويضيف طلعت السروجي (2010) المبادئ والأسس التالية التي يجب أن تقوم عليها التنمية المستدامة:
- 1- الإنسان هو الموضوع الأساسي للتنمية وجوهرها والمشارك لحدوثها والمستفيد من عائدها.
 - 2- التنمية حق وبذلك فإن الدولة تتحمل مسؤوليتها نحو تهيئة المناخ المناسب والمواقي لحدوث التنمية بمعدلات أسرع.
 - 3- تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية الجادة في كل خطواتها ومراحلها وتوجيه عملياتها.
 - 4- تعدد الخيارات والفرص المتاحة أمام جميع البشر في المجتمع.
 - 5- تفعيل وتمكين الأفراد المهمشين في المجتمع وتقويتهم.
 - 6- حقوق الإنسان في المجتمع دون تمييز بين الفئات المجتمعية أو بين المجتمعات.
 - 7- تدعيم المواطنة الفعالة بجناحيها الحقوق والواجبات.
 - 8- الديمقراطية واللامركزية التي تفعل المشاركة الشعبية والمجتمعية.
 - 9- المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع فئات المجتمع في الوصول للموارد.
 - 10- الدولة القوية الفعالة التي تتوازن مع مجتمع مدني قوي.

11- التغيير المخطط الهادف للإصلاح الاجتماعي في المجتمع والمجدد للعقد الاجتماعي بين المواطن والدولة.

12- توافق المفاهيم النظرية للتنمية مع الواقع المجتمعي.

مبدأ المشاركة:



ومن مبادئ التنمية المستدامة مبدأ المشاركة كما سبق الإشارة إلى ذلك، والبند التالي يقدم شرحاً لهذا المبدأ كالتالي: العاملون في ميدان التنمية المستدامة يجب أن يشجعوا مشاركة الناس في جميع عمليات ومراحل

التنمية. أيضاً عليهم تشجيع وتعزيز الأطراف الأخرى في جميع عمليات ومراحل التنمية. ومن هذه الأطراف: الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وخاصة قطاع الجمعيات الأهلية أو التطوعية أو الخيرية. ولا يجب أن يقوم العاملون في ميدان التنمية المستدامة بحل مشكلات الناس، بل عليهم مساعدة هؤلاء الناس على حل مشكلاتهم والمشاركة في ذلك.

والمشاركة ببساطة تشير إلى قيام الإنسان بدور في الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية أو السياسية، سواء بالجهد أو بالوقت أو بالخبرة أو بالمال أو بالمعلومات... وذلك للمساهمة في تحسين الأوضاع والظروف المجتمعية. وفي أغلب الأحوال يترتب على مشاركة الفرد في أحد برامج ومشاريع التنمية فائدة شخصية له.

وعلى العاملين في ميدان التنمية المستدامة تشجيع كل الناس على المشاركة، وتوضيح أشكالها، وتسهيل هذه المشاركة عليهم، وشرح فوائدها عليهم وعلى المجتمع ككل، والعمل على التغلب على معوقات المشاركة تلك التي تعوق قطاع كبير من المجتمع للإشتراك في إنجاز مشروعات التنمية المستدامة...

مبدأ التقويم:

ومن مبادئ التنمية المستدامة مبدأ التقويم كما سبق الإشارة إلى ذلك، والبند التالي يقدم شرحاً لهذا المبدأ كالتالي:

في البداية هناك فرق بين التقويم والتقييم، فالتقويم Evaluation أهم وأشمل من التقييم Assessment، والأخير يتوقف عند إصدار الحكم على قيمة الأشياء، بينما مفهوم التقويم يشير إلى عملية تعديل وتصحيح الأشياء التي تصدر بشأنها الأحكام. فالتقييم هو إحدى خطوات التقويم، وهدفه تحديد المستوى الحالي لبرنامج أو مشروع أو خدمة أو لمنظمة وتحديد الإيجابيات (مناطق القوة) والسلبيات (مناطق الضعف) في هذا البرنامج أو المشروع أو الخدمة أو المنظمة... أما التقويم فهو الخطوة اللاحقة التي تهدف إلى تحسين وتعديل هذا المستوى الحالي للبرنامج أو للمشروع أو للمنظمة، وتدعيم الإيجابيات ومحاولة التغلب على السلبيات.

ولمزيد من التوضيح فإن التقييم هو عملية القيام بمجموعة من الإجراءات العلمية التي تهدف إلى تقدير ما يبذل من جهود لتحقيق أهداف معينة في ضوء ما أتفق عليه من معايير وما وضع من تخطيط مسبق، والحكم على مدى فاعلية وكفاءة هذه الجهود وما يصادفها من عقبات وصعوبات في التنفيذ بقصد تحسين الأداء. بينما التقويم هو عملية تهدف إلى تدعيم هذه الجهود ومناطق القوة بها، والتغلب أو التقليل أو التخفيف من مناطق الضعف بها ومن عقبات وصعوبات التنفيذ... وهذا يتطلب بلا شك:

- 1- تحديد الأهداف Aims المطلوب تحقيقها بشكل دقيق.
- 2- إجراء المتابعة Following Up بشكل دوري ومستمر للتأكد من أن الذي يتم تنفيذه مطابق لما هو موضوع بالخطة والموازنة.
- 3- إجراء التقويم بمعنى تصحيح المسار وإلغاء الانحرافات عن المستهدف أو المطلوب وذلك من خلال التغلب على السلبيات ومناطق الضعف. كذلك يشمل التقويم على إجراءات لتدعيم الإيجابيات ومناطق القوة.

- 4- إجراء التقييم لتحديد الإيجابيات والسلبيات أو تحديد مناطق القوة والضعف.
- 5- التغذية العكسية أو المرتدة Feedback بمعنى الاستفادة من هذه العملية والمعلومات والدروس والخبرات المستفادة في المستقبل عند تخطيط وتنفيذ وتطوير مشروع أو برنامج أو خدمة أو منظمة في المستقبل بحيث – على سبيل المثال – لا يتم الوقوع في نفس الأخطاء مرة أخرى.

وباختصار يقول شارلز زاسترو Charles Zastrow (2010) بأن التقييم يهتم بتحديد القضايا والحاجات والمشكلات والموارد ومستوي هذه المكونات، وتحديد الأهداف ومستوي تحقيقها، وتحديد درجة كفاءة وفاعلية المشروع أو البرنامج أو المنظمة ككل. بينما يهتم التقويم بتحسين درجة كفاءة وفاعلية هذا المشروع أو البرنامج أو المنظمة ككل.